

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

بصفته : الحقوية

رقم القضية :

٢٠١٥/٢٦٧٩

المميزة:- " يولا ماريا" جورج خريستو كرافيوتي.

وكيلاها المحاميان توفيق سالم ويعقوب الفار.

المميز ضدهم :- ١- بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية.

٢- بطريرك الروم الأرثوذكس بصفته الوظيفية وبصفته ممثلاً

للمجمع المقدس في بطريركية الروم الأرثوذكس.

وكيلهما المحامي ماهر حمدان.

٣- فارس و"سرين بهية" سامي حداد بصفتهما ورثة المرحومة

نيناهة عبد الله تماري.

وكيلهما المحامي إياد شقير.

بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة

استئناف عمان في القضية الحقوية رقم (٢٠١٤/٣١٤٨٨) فصل ٢٦/١٠/٢٠١٤

المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية عمان في

القضية الحقوية رقم (٢٠١٢/٣٥٢٩) فصل ٢٣/٢/٢٠١٤ القاضي (برد دعوى المدعية

وتضمنها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة نصفها للمدعى عليها

بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية و بطريركية الروم الأرثوذكس بصفته الوظيفية

ونصفها الآخر للمدعى عليهما فارس وسرين) من حيث النتيجة لا من حيث التعليل

والتسبب مع تضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة

عن مرحلة الاستئناف توزع بين المستأنف ضدهم بالتساوي وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

لدى التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن وقائعها تشير إلى أن المدعية "يولا ماريا" جورج خريستو كرافيوتي كانت قد أقامت هذه الدعوى بتاريخ ٢٠١٢/١١/٤ والمسجلة لدى محكمة بداية حقوق عمان تحت الرقم (٢٠١٢/٣٥٢٩) ضد المدعى عليهما:-

- ١- بطيركية الروم الأرثوذكس المقدسية.
- ٢- بطيرك الروم الأرثوذكس بصفته الوظيفية وبصفته ممثلاً للمجمع المقدس في بطيركية الروم الأرثوذكس المقدسية .

للمطالبة بتقرير انعدام القرار الصادر عن المجمع المقدس تاريخ ٢٠١٢/٣/٨ في بطيركية الروم الأرثوذكس في القدس المشار إليه في قرار المحكمة الكنسية الاستئنافية بطيركية الروم الأرثوذكس بالقدس رقم (١٢/٢٠١١) تاريخ ٢٠١٢/٨/١١ وإلغاء جميع آثاره مقدره دعواه لغايات الرسم بمبلغ (٣١٠٠٠) دينار .

نظرت محكمة الدرجة الدعوى على النحو المعين بمحاضرها وأثناء السير فيها تقدمت المدعية بلائحة دعوى معدلة اختصت فيها المدعى عليهما :-

- ١- بطيركية الروم الأرثوذكس المقدسية.
- ٢- بطيرك الروم الأرثوذكس بصفته الوظيفية وبصفته ممثلاً للمجمع المقدس في بطيركية الروم الأرثوذكس المقدسية .

والمدعى عليهما المدخلان فارس سامي حداد وسرين بهية سامي حداد بصفتهما ورثة المرحومة نينا وهبة عبد الله تماري وبالإضافة إلى تركتها .

للمطالبة بإصدار الحكم بتقرير انعدام القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٣/٨ عن المجمع المقدس في بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس والمشار إليه في قرار المحكمة الكنسية الاستئنافية بطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس رقم (١٢/٢٠١١) تاريخ ٢٠١٢/٨/١١ وإلغاء جميع الآثار القانونية التي ترتبت و/أو سوف تترتب على هذا القرار بما في ذلك القرار الاستئنافي رقم (١٢/٢٠١١) تاريخ ٢٠١٢/٨/١١ .

نظرت محكمة الدرجة الأولى بالدعوى وفق اللائحة المعدلة وعلى النحو المعين بمحاضرها وبعد استكمال إجراءات التقاضي فيها أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٣ والمتضمن رد دعوى المدعية وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة نصفها للمدعى عليهما بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية وبطريركية الروم الأرثوذكس بصفتهما الوظيفية ونصفها الآخر للمدعى عليهما فارس وسرين .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً من قبل المدعي فطعن فيه بالاستئناف حيث أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها تدقيقاً رقم (٢٠١٤/٣١٤٨٨) تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٦ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف من حيث النتيجة لا من حيث التعليل والتسبيب مع تضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف توزع بين المستأنف ضدهم بالتساوي .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعية فطعننت فيه بالتمييز بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٨ والذي تبلغه وكيلها بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٣ وتبلغ وكيل المميز ضدهم لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ ورد عليها بلائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢ .

وقبل الرد على أسباب التمييز :-

نجد إن الاستفادة من أحكام المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية أن الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الحقوقية قابلة للتمييز إذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن عشرة آلاف دينار، أما الدعاوى الأخرى والتي تقل قيمتها عن عشرة آلاف دينار أو غير القابلة للتقدير فيجوز الطعن فيها بعد حصول الطاعن على إذن بالتمييز من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه في ذلك، وحيث إن موضوع الدعوى الماثلة تقوم على المطالبة بتقرير انعدام القرار الصادر عن المجمع المقدس بتاريخ ٢٠١٢/٣/٨ في

بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس والمشار إليه في قرار المحكمة الكنسية الاستئنافية بطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس رقم (٢٠١١/١٢) تاريخ ٢٠١٢/٨/١١ وإلغاء جميع آثاره فإن هذه الدعوى غير قابلة للتقدير بطبيعتها ويحتاج الطعن بالقرار الاستئنافي الصادر فيها لدى محكمة التمييز حصول الطاعة على إذن بالتمييز من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه .

وحيث إن ملف الدعوى قد خلا من حصول الطاعة على الإذن المطلوب فيغدو الطعن المائل غير مقبول شكلاً ومستوجباً الرد لذلك .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٨ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٥/١٠/٢١ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / أ . ك